



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية والتنمية المستدامة

الملخص التنفيذي

إعداد

د. حمدان طه - الباحث الرئيسي
إيمان سعادة - باحث مشارك
روان سمامرة - باحث مشارك
محمد الزرد - باحث مساعد

2023

يعتبر التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية موارد أساسية للتنمية المستدامة في فلسطين، ورغم أنها تمتلك مقومات كبرى للتطوير، فإن الجزء الأعظم من هذه الموارد غير مستغلة تماما. وتأتي هذه الدراسة في إطار اهتمامات معهد ماس لخدمة صانعي القرار في توظيف موارد التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في عملية التنمية المستدامة.

تعالج هذه الدراسة دور وواقع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية وكيفية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، ومدى الاستفادة منها كمورد سياحي يوفر الدخل بالعملة الصعبة والعمالة. ويسهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورفع مساهمته في الناتج القومي. وإذا ما أخذنا السياحة كمؤشر، فما زالت مساهمة السياحة تتراوح ما بين (2.5 - 4) % (فلاح 2014)، وهي دون نسبة مساهمة السياحة في الناتج القومي في الدول المحيطة المستوى. كالأردن التي تصل نسبة المساهمة إلى نحو 14% (بظاظو، 2021:38) ومصر بنحو 12% (إيرادات السياحة في مصر 2021)، ولبنان بنسبة (8-12.4)% وتونس (8-14)% (يحياوي 2021) من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يشير إلى الامكانيات الكامنة في تطوير هذه الموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الاحتلال في فلسطين.

ورغم أن فلسطين في هذه المرحلة من بناء الدولة والاقتصاد لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، الذي يتجلى في السيطرة على الحدود والموارد السياحية خصوصا في منطقة (ج). ورغم العقبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي فلا خيار أمام الشعب الفلسطيني سوى ابتداء الوسائل الكفيلة باستدامة اقتصاده ووجود على أرضه، وتوسعة الهوامش المتاحة في تنمية موارده الثقافية والطبيعية والسياحية، وتعزيز إسهامها في الناتج المحلي وتوفير فرص العمل (Isaac 2010, Daher 2014, Fallah 2006). دون تعليق أية أوام حول تنمية حقيقية في ظل الاحتلال، إذ أن الشرط الأساسي لتنمية حقيقية يكمن في إنهاء الاحتلال واستعادة السيطرة على الموارد الأساسية وهي الأرض والمياه والحدود والموارد الأثرية والتراثية والطبيعية، خصوصا في منطقة (ج).

تسترد الدراسة بأهداف خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة (Agenda 21 for Culture)، وتتخلص في كيفية توظيف قوة التراث الثقافي والطبيعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار من خلال تعزيز روح الشراكة. وفي عام 2015 اعترفت الأمم المتحدة بدور الثقافة عموما والتراث الثقافي على وجه الخصوص وذلك في أجندة عام 2030 وأهداف التنمية السابعة عشر المنبثقة عنها، وظهر التراث الثقافي بوجه خاص في الهدف رقم 17 حول استدامة المدن والمجتمعات، وحدد الهدف 11.4 حماية التراث الثقافي العالمي. وكان إدماج هذه الأهداف في أجندة عام 2030 حجر الزاوية في تضمين التراث الثقافي في السياسة الدولية (Labadi et al, 2021).

انطلاقا من هذه الرؤية تمثل التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية الإبداعية في فلسطين موارد رئيسة للتنمية في فلسطين، وذلك نظرا لما تتمتع به من غنى وتنوع في تراثها الأثري والحضاري والديني، فهي تتمتع بموقع جيوسياسي فريد ما بين القارات الثلاث، وكانت على امتداد تاريخها الحضاري الطويل، الذي يربو عن مليون سنة ملتقى ومعبرا للأفكار وللحملات العسكرية. وتزخر فلسطين بآلاف المواقع الأثرية والتاريخية والدينية والطبيعية، كما أن فلسطين هي مهد الديانات الثلاث، وهي مكان مولد السيد المسيح ومسرى النبي محمد، وتعج بآلاف المقامات والأضرحة اشارة إلى غنى تراثها الروحي.

كما تمتاز فلسطين أيضاً بتراتها الشعبي غير المادي من تقاليد وممارسات ثقافية وموسيقى وعادات وحرف تقليدية ومهرجانات وأعياد دينية وصناعات حرفية وإبداعية مميزة (Taha,2020. P42)

يدار قطاع التراث الثقافي المادي والسياحة من قبل وزارة السياحة والآثار، والقطاعين الخاص والأهلي، ويدار قطاع الثقافة من قبل وزارة الثقافة والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية. ويدار قطاع التراث الطبيعي من قبل سلطة جودة البيئة وعدد من المؤسسات غير الحكومية. وتتوفر بيانات حول قطاع التراث الثقافي في وزارة السياحة والآثار، كما تتوفر بيانات متجددة حول السياحة عموماً والسياحة الفرعية من قبل مركز الإحصاء الفلسطيني وشرطة السياحة والآثار. ورغم بعض النواقص كالبيانات حول قطاع غزة، يكمن التحدي الآن في توفير بيانات ذات مصداقية حول الصناعات الثقافية والإبداعية في فلسطين، والتي طالما جرى الخلط بينها وبين مفهوم الصناعات الحرفية، وهي رهن بالجهود المبذولة لتكريس هذا المفهوم الجديد. وتتوفر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والبيانات المتوفرة لدى الوزارات أساساً مهماً للتخطيط ووضع السياسات الاستراتيجية والتطويرية لهذه القطاعات.

كما تفاعلت الخطط الاستراتيجية الفلسطينية بقدر معين مع التوجهات الدولية في هذه المجالات، تعزز ذلك بتوقيع فلسطين على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعد نيل فلسطين العضوية سنة 2011، تأكيداً على مسؤولياتها من جهة والتزامها بالمعايير الدولية من جهة أخرى؛ أبرزها اتفاقية لاهي لحماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح لسنة 1954 واتفاقية النقل والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لسنة 1970 والاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972، واتفاقية الحفاظ على التراث الثقافي المغمور لسنة 2001 واتفاقية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003. وقد سجلت فلسطين في فترة زمنية قصيرة نجاحات مهمة في تسجيل عدد من المواقع على لائحة التراث الثقافي المادي وهي بيت لحم والخليل والمدرجات الزراعية في بتير، إلى جانب مدينة القدس المسجلة بجهد عربي من قبل الأردن سنة 1981، ثم تسجيل ثلاث موضوعات على لائحة التراث الثقافي غير المادي وهي الحكاية وشجرة النخيل والتطريز الفلسطيني.

تعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية من أسرع الصناعات نمواً في العالم وقد ثبت أنها خيار إنمائي مستدام يعتمد على مورد فريد ومتجدد هو الإبداع البشري. وفي إطار التعاون المشترك ما بين وزارة الثقافة ومكتب اليونسكو لتفعيل العمل باتفاقية 2005 حول تنوع أشكال التعبير الثقافي، أولي الاهتمام بدراسة الأثر الاقتصادي للثقافة في فلسطين، وتوفير مؤشرات رقمية على مساهمة قطاع الثقافة في الاقتصاد، تبرز دور الثقافة وتسهيل إدراجها على الأولويات الوطنية للتنمية، ومن جهة أخرى إقناع المانحين بالمساهمة في تنمية هذا القطاع (أبو حماد وبنوره مقابلة). رغم إدراك الصعوبات المنهجية الموروثة في قياس أثر الثقافة في الاقتصاد، كان لابد من الإشارة إلى التجارب العالمية حول دور قطاع الثقافة في التنمية الاقتصادية، وأبلغ مثل على ذلك الاقتصادات الناشئة في دول الخليج وإسهاماتها العالية في الناتج القومي.

تقدم هذه الدراسة عرضاً لواقع التراث الثقافي والطبيعي والصناعات الثقافية والإبداعية في فلسطين استناداً إلى معطيات وزارة السياحة والآثار ووزارة الثقافة وسلطة جودة البيئة ومركز الإحصاء، والقطاع الخاص والخبراء وتشير إلى استغلال جزء يسير من هذه الموارد وإن هناك إمكانيات عظيمة كامنة في هذه القطاعات قابلة للتطوير يمكن أن تسهم بشكل أكبر في التنمية المستدامة في المستقبل.

يسعى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) إلى لقاء الضوء على هذه الموارد، واقتراح السياسات لإدماجها ضمن خطط التنمية المستدامة، وفي إطار هذا المسعى خرجت الدراسة بعدة توصيات؛ وهي:

بما يتعلق بالتراث الطبيعي لا تزال الأنظمة واللوائح الخاصة بالحماية والتقيب والمتاحف والحفاظ والسجل الوطني غير منجزة، بما يستدعي تعزيز العمل عليها. كذلك، العمل على إقرار قانون التراث الثقافي غير المادي بالإضافة إلى الأنظمة واللوائح المكملة له، علماً أن مسودة هذا القانون جاهزة منذ عدة سنوات. سيوفر هذا القانون إطاراً لحماية التراث الثقافي غير المادي الذي لا يتمتع بالحماية القانونية حالياً، إضافة إلى تعزيز دور فلسطين في المنظمات الدولية وخصوصاً منظمة اليونسكو ولجنة التراث العالمي، والمنظمات العربية والإقليمية كالألكسوز كما توصي الدراسة وتؤكد على ضرورة تشكيل دائرة وطنية مختصة مشكلة من وزارتي السياحة والآثار والثقافة بمشاركة الخبراء في الجامعات والمؤسسات العاملة في حقل التراث الثقافي للتصدي لعلمييات سرقة التراث الثقافي المادي وغير المادي. التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي

في مجال التراث الطبيعي، أوصت الدراسة بتأسيس شبكة وطنية للمحميات الطبيعية تعيد تنظيم وتحديد المناطق التي يجب حمايتها، والبدء بإنشاء المحميات الطبيعية والتراثية ذات القوانين الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات، وتعزيز موقع ودور فلسطين في الاتفاقيات الدولية والهيئات والمؤسسات الدولية البيئية، والاستفادة من المصادر والموارد والصناديق الدولية البيئية سواء من خلال الاتفاقيات البيئية أو المؤسسات البيئية المتعددة في المنظومة الدولية، إضافة إلى إمكانية وجوب فضح الممارسات والانتهاكات الاحتلالية بحق البيئة الفلسطينية، إضافة إلى تطويع استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعرفة والوعي حول أهمية الموروث الطبيعي. على سبيل المثال، تطوير تطبيق عن المحميات الطبيعية ومعلومات عنها، ومن الضروري أيضاً، العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية التي تتكون من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تضعها وزارة السياحة والآثار بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي والبيئي، وذلك لتنظيم كامل للعمليات السياحية من تنبؤ وتخطيط وإدارة ورقابة وتقييم ومراجعة، وخلق توازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي

بالنسبة للصناعات الثقافية الإبداعية، كان من بين التوصيات السياسية توفير قروض طويلة المدى بفائدة منخفضة لإسناد الفاعلين في قطاع الحرف التقليدية، وتنظيم المعارض والنشاطات المحلية لتسويق السلع الحرفية والثقافية الإبداعية في مختلف المدن والقرى الفلسطينية إضافة إلى اهتمام وزارة الثقافة وغيرها من المؤسسات الفاعلة بالحقل الثقافي بالمشاركة في المعارض الدولية والعالمية الخاصة بمجال الصناعات الثقافية للترويج للمنتج الثقافي الفلسطيني وزيادة التصدير منه، إضافة إلى أخذ موضوع الثقافة الرقمية بعين الاعتبار وأن يوضع بشكل محوري وأساسي بالاستراتيجيات بالأخص بعد تجربة جائحة كوفيد-19 والانتقال إلى الأنشطة عن طريق الانترنت وفي ظل التوجه العالمي المتطور لاستخدام الانتاجات الثقافية المرقمنة، ووضع تشريعات لحقوق الفنانين تحمي أعمالهم المنشورة على الانترنت كفلسطينيين وسن قانون حماية حقوق الملكية الضروري لتطور قطاع الصناعات الثقافية الإبداعية.